صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

العدد الرابع والستون | أبريل 2023

الانتخاب الأكثر أهمية في تاريخ تركيا

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيتى

TURKESTAN1933 | ISTIQLALTVAR | EASTTURKISTANN | TURKISTAN.ALSHARQIA

الانتخاب الأكثر أهمية في تاريخ تركيا

عقدت انتخابات رئاسة تركيا في 14 من مارس، ولكن لم يتمكن المرشحون من تجاوز نسبة ال 50% من التصويت. حيث يفترض بالمرشح صاحب الأصوات الأعلى أن يتجاوز نسبة الـ 50% كي يتمكن من الفوز بالانتخابات.

قال رئيس هيئة الانتخابات التركية أحمد ينار إن أردوغان حصل على 49.51% من الأصوات، في حين حصل كليجدار أوغلو على 44.88%، بحسب النتائج غير النهائية.

سيكون الأسبوعان القادمان أطول أسبوعين في تاريخ تركيا

بسبب النتائج أعلاه، أعلنت هيئة الانتخابات التركية إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية يوم 28 مايو الجاري بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومنافسه الرئيسي كمال كليجدار أوغلو، أي بعد أسبوعين من الجولة الأولى بعد الانتخابات.

أهمية الانتخابات

تحمل هذه الانتخابات أهمية قصوى في تاريخ تركيا والعالم الإسلامي، فهي تأتي مع إتمام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عامه العشرين في السلطة. كما شهدت تركيا في الآونة الأخيرة تضخما اقتصاديا، ونزاعا حول السياسة الخارجية لأنقرة. وأيضا عانت من كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في 6 فبراير الماضي وأودى بحياة أكثر من 50 ألف شخص.

أردوغان والعالم الإسلامي

دعا علماء في العالم الإسلامي جميع الناخبين للتوجه إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية والإدلاء بأصواتهم لصالح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مؤكدين أن قضية الانتخابات التركية "واحدة من القضايا الإسلامية".

كما أكدوا أن سياسة تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان عادت على المسلمين والعالم الإسلامي بنفع كثير وهائل. وأيضا يعتبره الكثير زعيم العالم الإسلامي.

يترقب الملايين نتائج انتخابات الرئاسة التركية بنفاذ صبر...

ما هي نتائج الانتخابات؟

للمرة الأولى في تاريخها تتجه تركيا نحو جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية، في أعقاب جولة أولى متنازع عليها.

لم يتمكن الرئيس الحالي، مرشح حزب العدالة والتنمية "رجب طيب أردوغان"، ولا منافسه الرئيسي زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو من تجاوز عقبة الـ 50%. حيث يفترض بالمرشح صاحب الأصوات الأعلى أن يتجاوز نسبة الـ 50% كي يتمكن من الفوز بالسباق من الجولة الأولى، وهذا ما لم يتحقق في استحقاق 14 مايو. مما أدى إلى اتجاه الانتخابات الرئاسية إلى جولة ثانية في 28 من مايو/أيار الجاري.

وتحمل هذه الانتخابات أهمية قصوى، فهي تأتي مع إتمام أردوغان عامه العشرين في السلطة، وسط تضخم اقتصادي ونزاع حول السياسية الخارجية لأنقرة، وإثر الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في 6 فبراير الماضي وأودى بحياة أكثر من 50 ألف شخص. أما على مستوى البرلمان، فقد حصد تحالف الجمهور أعلى عدد من المقاعد.

تظهر الأبحاث أن قوانين الأمم المتحدة غير مجدية ضد العمل القسري في الصين

> يريد الاتحاد الأوروبي التركيز على امتثال منظمة العمل الدولية والعناية الواجبة للشركات بشأن سلاسل التوريد، لا يعمل أي منهما بسهولة.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق بشأن ما إذا كانت المنتجات الصينية المستوردة يتم إنتاجها من خلال العمل القسري للمسلمين الأويغور | جريج بيكر / وكالة الصحافة الفرنسية عبر Getty Images

واجه معلمو التجارة في الاتحاد الأوروبي مخاوف بشأن ما إذا كان يتم إنتاج القطن الصيني أو الألواح الشمسية مع العمل القسري للمسلمين الأويغور، ولطالما لجأوا إلى إرشادات منظمة العمل الدولية للرجوع إليها، واعتمدوا قوانينها مع حث بكين على التصديق عليها والالتزام بها.

إلا أنها قد لا تكون بهذه الفعالية في هذه الحالة.

في ورقة بحثية جديدة استعرضتها بوليتيكو، ألقى أدريان زينز، الباحث البارز في سياسات بكين القمعية، بظلال من الشك على قابلية تطبيق هذه القوانين من قبل منظمة العمل الدولية، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة، بحجة أنها صُممت بشكل أساسي للتعامل مع دوافع تجارية وليست سياسية، استغلال مدفوع.

بعبارة أخرى، لا تبحث بكين في المقام الأول عن العمالة الرخيصة عندما يقوم مسؤولوها المحليون في تركستان الشرقية بتنظيم الأويغور للذهاب إلى العمل. بدلاً من ذلك، إنها حملة سياسية من أعلى إلى أسفل لجعل هؤلاء الأويغور، الذين تفترض الدولة جماعياً أنهم انفصاليون وإرهابيون محتملون، يخضعون لحكم الحزب الشيوعي.

هذا يجعل تعريف منظمة العمل الدولية غير كافٍ في معالجة هذه القضية، وفقًا لزينز، الباحث في مؤسسة ضحايا الشيوعية التذكارية ومقرها الولايات المتحدة، يُظهر بحثه أن استخدام مؤشرات منظمة العمل الدولية "فشل إلى حد كبير" في تقييم العناصر القسرية في نظام الصين ضد الأويغور.

يقول زينز في مقال صحفي استعرضته بوليتيكو: "الوسائل

التقليدية مثل إطار عمل مؤشر العمل القسري لمنظمة العمل الدولية، لم تكن مصممة لتقييم العمل القسري الذي ترعاه الدولة".

بالإشارة إلى مؤشرات منظمة العمل الدولية الـ 11 لقياس العمل الجبري، كتب: "تم تصميم هذه المؤشرات لقياس العمل الجبري في فرادى الشركات أو القطاعات الاقتصادية. وهي غير مناسبة إلى حد كبير لتقييم الآلية الرئيسية التي تدعم العمل الجبري الذي ترعاه الدولة الصينية، ولا سيما في تركستان الشرقية. حيث تكون أهداف الدولة للتعبئة القسرية سياسية في المقام الأول".

يضيف زينز، الذي قاده بحثه النقدي إلى معاقبة الصين في عام 2021: "لا يتم اكتشاف العمل الجبري الذي ترعاه الدولة بسهولة من خلال فحص الأفراد العاملين، لا سيما في بيئات شديدة القمع مثل تركستان الشرقية حيث لا يمكنهم التحدث بحرية".

وطبقاً لاقتراح المفوضية الأوروبية، فإن تعريف "العمل الجبري الذي تطبقه سلطات الدولة" يجب "مواءمته" مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105، التي تحظر تحديداً استخدام العمل الجبري كعقوبة للتعبير عن الآراء السياسية. من أجل التنمية الاقتصادية؛ كوسيلة لتأديب العمل أو العقوبة على المشاركة في الإضرابات؛ أو بسبب التمييز العنصري أو الديني أو غيره.

صادقت الصين على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري في أغسطس من العام الماضي، وستدخل الأحكام حيز التنفيذ في أغسطس. يُنظر إلى التصديق على نطاق واسع على أنه استراتيجية الصين لجذب أوروبا من أجل روابط تجارية أعمق أثناء الاستعداد للحرب الاقتصادية والتكنولوجية مع الولايات المتحدة.

تعقب ما لا يمكن تعقبه

هناك سمتان خاصتان لبرامج العمل في الصين تجعل من الصعب على الشركات الأجنبية أن تطبق بشكل فعال إرشادات منظمة العمل الدولية لفحص العمل الجبري.

أولاً، يكاد يكون من المستحيل قياس روايات شهود العيان. يتم وضع معظم هؤلاء العمال في بيئات حراسة، حتى لو لم يتم توجيه تهم جنائية إليهم. في حالات أخرى، قال شاهدا عيان لـ بوليتيكو، إن العمال بالسخرة هم أطفال، قيل لهم إن الذهاب إلى الحقول لقطف القطن جزء من مناهجهم الدراسية

محمود جان إركين، الذي قال إنه كان يعمل مدرسًا في مدرسة ثانوية في منطقة أرتوش في عام 2005، يتذكر كيف كان ينظم الأطفال للعمل في المزارع.

وقال إركين لـ بوليتيكو في مقابلة: "من الساعة 5:30 صباحًا، يجب أن يكون الأطفال أمام المدرسة وتنقلهم الحافلة إلى مواقع العمل"، مضيفًا أن العمل سينتهي في الساعة 6:30 مساءً. وأضاف "هذا سيستمر لمدة 15 يوما. لو كانوا أبناء سجناء سياسيين لكان قطف القطن يصل الى شهر او شهر ونصف".

وقال "إذا لم يحضر الأطفال، فسيضطر جميع أفراد الأسرة إلى قطف القطن في اليوم التالي"، مشيرًا إلى أنه في ذلك الوقت لم يكن لديه أي فهم لمعنى العمل الجبري. (لم يتم الاستشهاد بإركين في بحث زينز ولكن تم ترتيب المقابلة من قبل الباحث.)

ثانيًا، لم تعد برامج العمل في تركستان الشرقية مقصورة على المصانع أو المزارع داخل المنطقة.

كان الغرب يركز على الإنتاج في تركستان الشرقية، حيث يفكر في ما إذا كان سيفرض حظرًا على هذه الصادرات من أجل تجنب العمل القسري.

ومع ذلك، على مدى السنوات القليلة الماضية، حتى المصانع خارج تركستان الشرقية، التي تبعد أحيانًا آلاف الأميال، كانت توظف الأويغور الذين تقول جماعات حقوق الإنسان إنهم طُردوا قسراً من وطنهم، وفقاً لهيئة الإذاعة البريطانية وجلوب آند ميل.

أصرت الحكومة الصينية على أن هذه المخططات نابعة من الضرورة الاقتصادية، حيث "انتشر الفقر على نطاق واسع وعميق في جنوب تركستان الشرقية". وذكرت أن أكثر من 150 ألف شخص من تركستان الشرقية قد نُقلوا من موطنهم الأصلي منذ عام 2018، على الرغم من أن معظمهم ظلوا داخل تركستان الشرقية.

يركز الاقتراح الحالي للاتحاد الأوروبي أيضًا على قيام الشركات بإجراء العناية الواجبة على سلاسل التوريد الخاصة بهم. بكين لا تجعل ذلك سهلاً.

تقوم الحكومة الصينية حاليًا بتشديد القواعد الخاصة بالعمل الاستشاري أو بذل العناية الواجبة - بشكل أساسي من قبل الشركات الأجنبية. وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن الهيئة التشريعية الوطنية وسعت نطاق قانون مكافحة التجسس، الذي يغطي جميع "الوثائق والبيانات والمواد المتعلقة بالأمن القومي". تسببت هذه الخطوة في مخاوف واسعة النطاق بين الشركات الأجنبية في الصين.

ترجمة/ رضوى عادل

جرائم إرسالك إلى السجن في تركستان الشرقية: «نحن لا نثق بك»، «أنت لم تعزف على البيانو في حفل زفافك»

بقلم/ كوك بيرق

05/12/2023، بيتر وينتر

> تكشف دراستنا لملفات شرطة شينجيانغ عن واحدة من أغرب مجموعات الجرائم التي تم احتجاز الأويغور بسببها.

في العام الماضي، أصدرت مؤسسة ضحايا الشيوعية التذكارية (VOC) تقريرًا رائعًا بعنوان "ملفات شرطة شينجيانغ" استنادًا إلى وثائق داخلية مسربة من شبكة الشرطة الصينية.

في عملية البحث عن معلومات عن أصدقائي وأقاربي في هذا التقرير لمدة عام، لفتت انتباهي نقطة واحدة: غرابة أسباب الاعتقال.

شهدت الإنسانية العديد من الفظائع والتفاوتات في المجالين السياسي والقانوني، سواء على الورق أو في الممارسة العملية، لكنها لم تشهد قط جرائم غريبة مثل تلك المدرجة في الملفات.

فيما يلي بعض المقتطفات من الأرشيف:

1. "إيلي جمعة، 28 سنة، سبب الاعتقال: أفراد عائلة أولئك الذين لا يُسمح لهم بمغادرة البلاد ..." لماذا تمنع دولة ما شخصًا من السفر إلى الخارج؟ هل يمكن أن يكون ذلك بسبب الديون التي يتركها الشخص وراءه من شأنها أن تسبب مشاكل، أو لأن مظهر الشخص أو أقواله ستكشف أسرار البلد القذرة؟ أود أن أقول أن السبب الأخير صحيح. الترجمة المنطقية "للعائلات التي لا يُسمح

لها بالسفر إلى الخارج" هي أفراد عائلات ضحايا أو شهود أو متمردين ضد الإبادة الجماعية للأويغور. ميزة أخرى غريبة في هذه القضية هي أن إيلي جمعة ماذا تعني عبارة "الأشخاص غير أهل للثقة"؟ لا توجد إجابة في الوثيقة.

2. "عبد الغني بازيل، 25 سنة، سبب الاعتقال: الأشخاص غير أهل للثقة".

ماذا تعني عبارة "الأشخاص غير أهل للثقة"؟ لا توجد إجابة في الوثيقة.

ومع ذلك، هناك تفسير موجز في تقرير صادر عن إذاعة آسيا الحرة لحالة مماثلة: "أولئك الذين ولدوا في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات [يُعتبرون] أجيالًا خطرة." استشهد رئيس أمن القرية من التعليمات التي تلقاها وتابع: "لم يشهدوا العواصف السياسية، مثل الأجيال التي سبقتهم؛ وهم لا يقدرون الحزب والدولة كثيرًا، وهم جريئون وشجعان في إحداث اضطرابات في المجتمع". ما هو مصطلح مجموعة معينة يتم استهدافها للقضاء عليها؟ إبادة جماعية!

3. "عزيز ياسين، 32 سنة". أحد أسباب الاعتقال: "في يونيو 2012، درس المشتبه فيه عزيز ياسين الكتب المقدسة بشكل غير قانوني من كريم ياسين (المتوفى [شقيقه]) لمدة 3 أيام ..." كل من ولد ونشأ في أسرة تنتمي إلى دين معين، سواء كانوا بوذيين أو مسيحيين أو مسلمين، يأخذون دروسًا دينية عادةً لبضعة أيام على الأقل أو بضع ساعات طوال حياتهم.

يظهر سبب الاعتقال أن الهدف هو القضاء على الهوية الدينية، وهو أمر لا يمكن التسامح معه. نفس المنطق تم تأكيده في وثيقة رسمية أخرى تنص على أن الإسلام مرض عقلي وأنه يجب "تطهير" و "علاج" الشخص المصاب به. ما هي الكلمة التي يجب أن نستخدمها للاستئصال القسري للهوية الدينية؟ "الاستيعاب القسري"؟ أم شيء أسوأ؟

4. "رابيغول عبد الولي، 31 سنة"، سبب الاعتقال: استنادًا إلى القاعدة التي تنص على أنه "يجب اعتقال كل من يحتاج إلى الاعتقال". يبدو هذا أكثر غرابة، خاصة في بلد يستمر في إخبار المجتمع الدولي بأنه يحترم "سيادة القانون". يشير النص الفرعي إلى أنه قد يتم اعتقال جميع الأويغور لمجرد كونهم أويغور.

5. "عزيز إبراهيم، 33 سنة". أحد أسباب الاعتقال: في عام 2012، عندما تزوج، لم يعزف على البيانو في زواجه. كان هناك سبب لذلك، بعد حملات القمع في المنطقة، فقدت المجتمعات المحلية العديد من أصدقائها وأقاربها ولم تتمكن من تنظيم جنازات لهم. وهكذا، قرروا التوقف عن الغناء والرقص لبعض الوقت، بما في ذلك في حفلات الزفاف، لتقديم احترامهم لأبطالهم. حقيقة أن مثل هذا الوعي الذي ظهر بين الأويغور كان يعتبر جريمة.

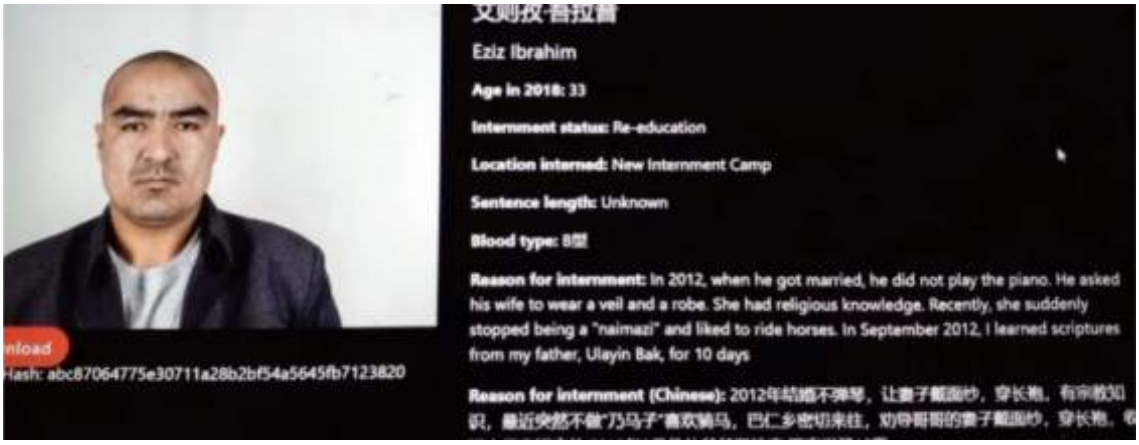

6. "حسين محمد، 51 سنة، من أسباب الاعتقال: أنه لم يذهب إلى الجنازات (ولا إلى الأعراس). كما أفادت الأنباء أن أحد القرويين اعتقل لأنه لم يحضر مراسم نذير عندما توفت والدته، مما أثار الاشتباه بهم كمتطرفين دينيين. في العقود الأخيرة، وجدت بعض المجموعات من الأويغور أنه من الأفضل التبرع بالمال للآخرين بدلاً من عقد احتفال، وتعتبره السلطات الصينية علامة على "الوهابية". وهكذا، تطور الوضع إلى درجة أصبح فيها الأويغور لا يستطيعون الضحك والبكاء إلا بإذن من الدولة.

والقائمة تطول وتطول. يمكننا أن نذكر أكثر من مائة فئة من هذه الأسباب الغريبة للاحتجاز، وآلاف المعتقلين في كل فئة.

تعكس قضيتي عزيز إبراهيم وحسين محمد، حيث تم اعتقال أحدهما لعدم الضحك والاحتفال والآخر لعدم البكاء، القصة التالية.

كان هناك طالب كان متنمرًا في جامعته، وكان يحب "تدريب" الطلاب الجدد في المدرسة. دخل إلى سكن طلاب السنة الأولى وسأل، "ماذا تناولت على الغداء اليوم؟" قال أحد الطلاب "الزلابية". "لماذا لم تأكل المعكرونة؟" سأل المتنمر وهو يصفع وجه الطالب. ثم التفت إلى طالب آخر. "ماذا أكلت على الغداء؟" سأل مرة أخرى. الطالب الثاني، الذي تعلم من تجربة الأول، أجاب "المعكرونة"، ثم سأل المتنمر: "لماذا لم تأكل الزلابية؟" وصفع الطالب الثاني أيضًا.

ترجمة/ رضوى عادل

اضطهاد نساء الأويغور يتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة

كانت قضية نساء الأويغور موضوعًا مهمًا في اجتماع لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة.

في 8 مايو ، بدأت الدورة 85 للجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جنيف. حضر الاجتماع سفراء مختلف الدول لدى الأمم المتحدة وقادة منظمات حقوق الإنسان وممثلو الجانب الصيني. وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو "البحث عن حالة حقوق الإنسانية للمرأة في الصين".

شاركت مديرة البرنامج، زمرد آي أركين ، في الاجتماع التمهيدي لمنظمات حقوق الإنسان الذي عقد في الأمم المتحدة يوم 8 مايو. حيث كشفت عن جرائم الصين في تركستان الشرقية تجاه المرأة، من بينها اغتصاب ممنهج، وإسقاط الحمل، وعمليات الإجهاض، وإجبار نساء الأويغور على الزواج من الصينيين.

حضر الاجتماع يوم 12 مايو رئيس المؤتمر العالمي للأويغور ، السيد دولقون عيسى والسيدة زومرد آي، مديرة البرنامج. في المؤتمر، قدم ممثلو الصين تقريرا عن حقوق المرأة في الصين. وكان التقرير عن قصة "الحياة السعيدة" التي تتمتع بها النساء من جميع الأعراق في الصين.

أكد لنا السيد دولقون عيسى، بعد انتهاء الممثلين الصينيين من قراءة التقرير، طرح ممثلو بعض البلدان أسئلة حول اضطهاد نساء الأويغور. ذكر الصينيون في إجاباتهم على هذه الأسئلة، أنهم يعاملون نساء الأويغور بشكل جيد للغاية، لقد علمنا نساء الأويغور طبخ الحلويات، واللغة الصينية، والرقص، وقد سخر منهم المشاركون على هذه الإجابات التافهة. وقال إن التقرير الصيني فشل في إقناع المشاركين.

وفقًا لزمرد آي، رئيسة برنامج المؤتمر العالمي للأويغور التي واصلت أنشطتها في الأمم المتحدة منذ 8 مايو ، عقد ممثلو لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة اجتماعاً في 12 مايو لمناقشة وضع حقوق الإنسان للمرأة في الصين. واستناداً إلى التقارير التي قدمتها منظمات حقوق الإنسان من الأويغور، والتبتيين ومن هونغ كونغ والمنظمات الأخرى، طرح المشاركون العديد من الأسئلة على الممثلين الصينيين. من بين هذه الأسئلة، سبب التعقيم القسري لنساء الأويغور منذ عام 2015، مشكلة تقلص عدد الأويغور جراء ذلك. وقال إن ممثل لاتفيا لدى الأمم المتحدة أثار أيضًا أسئلة حول تنفيذ النظام الصيني عملية الزواج من نساء الأويغور لرجال صينيين كسياسة الدولة.

لكن ممثلي الصين إما رفضوا الإجابة على هذه الأسئلة أو تجاهلوها ببيانات كاذبة.

ستستمر الدورة 85 للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة حتى 26 مايو ، وفي الأيام المقبلة ستنشر اللجنة تقريرًا خاصًا عن وضع حقوق المرأة في الصين.

مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة

قام بالترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

معاداة الصين للإسلام و ألاعيبها لخداع العالم الإسلامي

في 29 أبريل، أصدر مركز أبحاث الأويغور في الولايات المتحدة تقريرًا بعنوان "إسلاموفوبيا في الصين ومواقف الدول الإسلامية تجاهها"، والذي شرح بشكل شامل وعلمي معايير الصين المزدوجة ونفاقها تجاه الإسلام داخل الصين والإسلام خارج حدودها.

سلط التقرير الضوء على نقاط رئيسية مثل " إسلاموفوبيا " في الصين، وهجمات الحكومة الصينية على الأويغور وغيرهم من المسلمين، وحملة التضليل والخداع الصينية في العالم الإسلامي، ومواقف الدول الإسلامية التي صدقت رواية الصين حول الإبادة الجماعية التي يواجهها الأويغور وموقف اللامبالاة من تلك الجرائم.

وصف التقرير في موضوع "إسلاموفوبيا في الصين" الآراء الدينية للحزب الشيوعي الصيني، والتمييز ضد المسلمين من خلال اعتبار الإسلام دين أجنبي، وتصيين الإسلام.

في موضوع "حرب الصين على الإسلام"، سلط التقرير الضوء على حظر الصين للتعليم الديني في تركستان الشرقية، واضطهاد العلماء، وحرق القرآن، وهدم المساجد والأضرحة، وتغيير سور القرآنية في الصلاة، وإلغاء المبادئ الدينية، وتدمير الهوية الإسلامية لأطفال الأويغور.

في موضوع "حملة الصين الإعلامية الكاذبة وذر الرماد في العيون في العالم الإسلامي" ، استخدمت الصين وسائل الإعلام الحكومية للقيام بحملة ذر الرماد في العيون حول العالم، وإرسال وفود صينيين إلى الدول الإسلامية ودعوتهم إلى زيارة الصين ، وإجراء دبلوماسية الحج، وتقديم ما يشبه بـ(مساعدات إنسانية) إلى البلدان الأفريقية والإسلامية.

في موضوع "مواقف الدول الإسلامية" ، سلط التقرير الضوء على فشل منظمة التعاون الإسلامي العالمية في قضية الأويغور، وإسكات الصين للدول الإسلامية من خلال خطة "حزام واحد طريق واحد" ، تحت تأثير الصين القوية على الدول التركية المسلمة، والدول العربية، والدول الإسلامية في جنوب آسيا (باكستان ، ماليزيا، إندونيسيا)) وموقفها السلبي تجاه قضية تركستان الشرقية.

فيما يتعلق بإصدار هذا التقرير، عقد مركز أبحاث الأويغور في الولايات المتحدة ندوة عبر الإنترنت في 29 أبريل مع لجنة الشباب الإندونيسي وفرع الشباب الإندونيسي لمنظمة التعاون الإسلامي.

تحدث عبد الحكيم إدريس، المدير التنفيذي لمركز أبحاث الأويغور في الاجتماع وقال: تمارس الصين قمعًا دينيًا وإبادة جماعية في تركستان الشرقية، وفي الوقت نفسه فإنها تقوم بخداع العالم الإسلامي من خلال دعاية كاذبة.

من خلال إعداد هذا التقرير، إنه كشف تلك الجرائم وتغيير نظرة المسلمين إلى الصين وحثهم على توخي الحذر منها. وقال: "من الصعب للغاية محاربة الدعاية الكاذبة للصين لأنها تنفق عشرات المليارات من الدولارات عليها". لقد كشفنا بالأدلة القاطعة أن الصين تشن حربًا على الإسلام، وقلنا بصريح العبارة أن الصين ترتكب إبادة جماعية ضد الأويغور.

قام عبد المقتدر أودون، رئيس مشروع مركز أبحاث الأويغور، بشرح محتوى التقرير وقال عن طبيعة إسلاموفوبيا في الصين: "الخوف من الإسلام قد يكون ناجمًا في الواقع عن تأثير الأنظمة الاستبدادية، خاصة الأنظمة المتأثرة من الصين. هذا الخوف له

جذور تاريخية وسياسية في الصين. من وجهة نظر الصين، فإن المسيحية وجميع الديانات الأخرى تنتمي إلى دول أجنبية، وهي ترمز إلى القوات الأجنبية التي غزت الصين سابقا.

وصفت وثيقة حكومية صينية عام 2017 الإسلام بأنه "وباء"، ووصف الرئيس الصيني الإسلام بأنه "مرض عقلي" يحتاج إلى مكافحته. ثم أطلق الحزب الشيوعي الصيني حملة إضفاء الطابع الصيني على الإسلام، أي استبدال قيم الدين الإسلامي بالإيديولوجية الشيوعية، وتم استخدام وسائل الإعلام الحكومية لترويج تلك السياسات.

وقالت أستريد نادية رزيقتة، رئيسة فرع الشباب في منظمة التعاون الإسلامي في إندونيسيا، بعد التأكيد بإيجاز على محتوى التقرير: "الصينيون لا يعاملون الأويغور دينياً فحسب، بل يميزونهم عرقيًا". هذه الظاهرة ليست مجرد "إسلاموفوبيا " بل هي أولى خطوات الإبادة الجماعية. لذلك، لا ينبغي تجاهل قضايا حقوق الإنسان هنا. نحن أعضاء في المجتمع الدولي، وخاصة إندونيسيين، علينا مسؤولية كبيرة في هذا الشأن.

قال الدكتور عاصف سيتياوان، المحاضر في الجامعة المحمدية في جاكرتا، إنه لاحظ أن الصين تتعامل مع المسلمين المحليين بأساليب القمع والإضطهاد بينما تعامل المسلمين الأجانب بلطف واحترام. وأوضح أن مصطلح "إسلاموفوبيا " له معنى واسعع، والأشياء المذكورة في هذا التقرير هي في الواقع قمع ديني، وقال "حسب هذا التقرير، فإن ما تفعله الصين هو إبادة جماعية وقمع ديني". تعكس محتويات هذا التقرير سياسة الصين الأساسية تجاه المجتمع الإسلامي هناك.

على حد علمي، تستخدم الصين الإسلام أيضًا كمنصة دعائية. لذا فإن المشكلة هنا ليست"إسلاموفوبيا " بل الاضطهاد والقمع الديني. في رأيي، يجب أن يحفظ هذا التقرير بأدلته الواضحة البينة مدللا بتجارب مسلمي الأويغور.

للعلم، تم إنشاء مركز أبحاث الأويغور في الولايات المتحدة في ديسمبر 2020 ، ويقوم بأنشطة حماية حقوق الإنسان جنبًا إلى جنب مع الأبحاث المتعلقة بالأويغور؛ إلى جانب البحث في تاريخ الأويغور وثقافتهم وسياستهم، فإن الهدف الرئيسي هو تعريف معاناة الأويغور للآخرين والدعوة إلى تحرير هذا الشعب الذي يعاني من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة:

في الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

تدابير الصين ضد «الإرهاب»، وضحايا الهواتف المحمولة هم الأويغور

على الرغم من أن الكثير من المعلومات حول إبادة الأويغور أصبحت معروفة للعالم الخارجي، إلا أن مكان وجود عدد كبير من المعتقلين في بداية الإبادة والعوامل التي تسببت فيها لا يزال موضوعًا لم يتم كشفه بالكامل. وردا على الإدانة الدولية للمجازر التي ارتكبتها الحكومة الصينية، ظلت الحكومة الصينية تدعي دائما أنها تحارب "الإرهاب والعنف"، وهو إجراء ضروري لأي حكومة. بقولهم "نحن دائمًا ضحايا الإرهاب"، فقد برروا حبس ملايين الأويغور في المعسكرات.

أظهر تقرير خاص أصدرته هيومن رايتس ووتش في 3 مايو 2023 مرة أخرى ما يظهره تركيز الحكومة الصينية على "الإرهاب والعنف". راجع فريق التحقيق الخاص بهم أكثر من 50000 ملف هاتف خلوي وصفتها الشرطة الصينية بأنها "مرتبطة بالإرهاب" ، وهي الملخص النهائي لنظام المراقبة الهائل عالي التقنية للحكومة الصينية. تم جمع الغالبية العظمى من هذه المعلومات من عام 2017 إلى عام 2018، وتم الحصول عليها من 11 مليون تفتيش عبر الهاتف المحمول في أورومتشي عاصمة تركستان الشرقية. في هذا، قرر نظام الشرطة الصينية أنه يجب على جميع الأشخاص تثبيت تطبيق خاص لفحص المحتوى يسمى "حامي الشبكة "" (Jing Wang Wei Shi ، وعدم تثبيت مثل هذا التطبيق قد تسبب في سجن العديد من الأشخاص. في ذلك الوقت ، أفادت وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك إذاعة آسيا الحرة، عن مثل هذا التطبيق ودوره في إخطار نظام الشرطة تلقائيًا عندما يكتشف محتوى المواد التي تندرج في فئة "خطير".

قالت مايا وانغ، إحدى معدي هذا التقرير، والمديرة بالإنابة لقسم الصين في هيومن رايتس ووتش، في مقابلة مع إذاعة آسيا الحرة بأن التطبيق لعب دورًا مهمًا في قيام الحكومة الصينية بسجن الملايين من الأشخاص.

وفي التحقيق، لقد أولينا اهتمامًا خاصًا لدور هذه التطبيقات. لأن مايحدث في شينجيانغ (تركستان الشرقية) أصبحت مهمة للغاية بالنسبة لمستقبل الصين. ونحن نسلط الضوء أيضًا على كيفية استخدام الحكومة لهذه الأنواع من التطبيقات وكيف أنها تلحق الدمار بالحرية الشخصية للبشرية في العالم.

لقد نظرنا إلى هذه بالتفصيل من خلال جمع الكثير من البيانات. هذه كميات كبيرة من المواد التي صنفتها الحكومة الصينية على أنها "خطيرة" و "محتوى متطرف". ركزنا على تطبيقين يستخدمهما نظام شرطة شينجيانغ أثناء التحقق.

يُعرف أحدهما باسم" " (Jing Wang Wei Shi) ، والآخر هو " Feng cai "". تم تثبيت هذين التطبيقين بالقوة على هواتف المواطنين بواسطة نظام شرطة أورومتشي. بمجرد أن يجدوا المواد التي تعتبرها الحكومة "خطيرة "، في هواتف الأويغور الذين تم تثبيت هذا التطبيق على هواتفهم المحمولة، يقوم التطبيق بإخطار النظام الرئيسي، ويرسل أيضًا جميع المعلومات عن صاحب رقم الهاتف وعنوانه.

يسلط التقرير الذي أعدته منظمة هيومن رايتس ووتش الضوء على وجه الخصوص، على أن تشديد الحكومة الصينية على "الإرهاب والعنف" يختلف اختلافًا كبيرًا عن الإجماع الدولي في تعريف الإرهاب.

فإن الأحداث التي لا تسبب أي ضرر للأفراد أو المجتمع من حيث السياسة أو الدين أو الأيديولوجية عند الآخرين، يتم تصنيفها بالإجماع "إرهابًا" من قبل الحكومة الصينية.

يظهر التقرير أن قوانين مكافحة الإرهاب للحكومة الصينية ربطت الحقوق الفكرية للأفراد بـ "الإرهاب" وبالتالي فرضت القمع والاضطهاد على الشعب منذ ذلك الوقت.

يسلط التقرير الضوء على حالة 1000 شخص في أورومتشي، والتي تم إعدادها بعد فحص 1400 هاتف محمول. ومع ذلك، فإن 57 في المائة من هذه الهواتف كانت تحتوي على القرآن الكريم كاملا أو آيات جزئية تم تنزيلها، وصُنف أصحاب الهواتف التي تحتوي على مثل هذه النصوص الإسلامية على أنهم "إرهابيون مشتبه بهم". بالإضافة إلى ذلك، إذا تم تنزيل أي صور أو ملفات صوتية أو ملفات فيديو من منظمات أو مؤسسات مثل "حركة استقلال تركستان الشرقية" و "مؤتمر الأويغور العالمي" و "إذاعة آسيا الحرة" ، التي ليس لها صلة بالإرهاب، يصنفون أيضًا على أنهم "إرهابيون ". من يحمل في هواتفه المحتوى بموضوع "الجهاد ضد الكفار" يمثلون فقط أربعة في المائة، الذين قاموا باستخدام مصطلح "تركستان الشرقية" يمثلون ستة في المائة. لكن أصحاب هذه الهواتف معتقلون بنسبة 100%. عندما سُئلت مايا وانغ عن هذا ، قالت:

"من بين المواد` الإرهابية '' التي تم تصنيفها بواسطة هذه التطبيقات، هناك الكثير من المعلومات المتعلقة بإذاعة آسيا الحرة. مهما كان محتواها، فإن الغالبية العظمى منها عبارة عن مقالات إخبارية منشورة في إذاعة آسيا الحرة. على وجه الخصوص، فإن محتويات "احتجاج 5 يوليو" يشكل حيزا كبيرا. هناك العديد من الأشخاص الذين قاموا بتنزيل هذه المقالات الإخبارية المنشورة من بين المعتقلين.

أعلنت الحكومة الصينية أن هذه المقالات الإخبارية " متطرفة وذات صلة بالإرهاب" وجمعت هذه المعلومات سرا من خلال مراقبة الهواتف المحمولة. يتم اعتقال أي شخص يقوم بتنزيل مثل هذه المقالات الإخبارية أو مشاركتها أو إرسالها إلى الآخرين. فإن الغالبية العظمى من هذه الرسائل لا علاقة لها بالإرهاب أو التطرف.

في الواقع، تم اعتقال هؤلاء الأشخاص جميعا مع أن الذين قاموا بتنزيل آيات من القرآن على هواتفهم فقط 57% . "ليس لدينا أي معلومات عن هؤلاء الأشخاص إذا كانوا تم إطلاق سراحهم من المعسكرات أم لا".

نشر هذا التقرير من قبل منظمة هيومن رايتس ووتش، جذب انتباهًا قويًا لجميع الجهات في المجتمع الدولي. فإن استخدام الصين وسائل التكنولوجيا الفائقة التي توفرها الدول الغربية لقمع الأويغور قد صَدَم الجميع على وجه الخصوص، والأهم من ذلك ،أن المجتمع الدولي أدان تعريف الحكومة الصينية لـ "الإرهاب والعنف" بجبل من الأدلة ودعا الأمم المتحدة إلى التحقيق في القضية.

مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة:

في الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

صدور تقرير اللجنة الأمريكية للحرية الدينية لعام ٢٠٢٣ وانتهاكات الصين للحرية

أصدرت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية مؤخرًا تقريرها لعام 2023 عن حالة الحرية الدينية في العالم.

في تقرير هذا العام، لا تزال الصين مدرجة على أنها "دولة ذات اهتمام خاص" من قبل اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، وهي دولة يعاني شعبها من اضطهاد ديني شديد.

في هذا التقرير، تعتبر الصين دولة ساءت فيها حالة الحرية الدينية، وقد تم التأكيد بشكل خاص على أن الحكومة الصينية تواصل انتقاد وحظر الأديان الرئيسية مثل الإسلام والمسيحية على أنها "أنظمة أيديولوجية دخيلة" وتحاول لتكييفها مع نظام وأيديولوجية الحزب الشيوعي الصيني.

نوري توركل، رئيس اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، أجرى مقابلة مع إذاعة آسياالحرة وأشار إلى أن من السمات المهمة لتقرير هذا العام أن الصين تحاول تصيين الإسلام والمسيحية، وتدمير الأخلاق والقيم الدينية للأديان السماوية، وبدلاً من ذلك يحاولون غرس أيديولوجية الصين الشيوعية.

قال السيد نوري توركل إن محاولة الصين تهميش الأديان وتكييفها مع سياسة الحزب الشيوعي الصيني ليست أكثر من معارضة الصين للعالم الغربي ومحاولتها وضع نفسها كقائد للعالم.

في الصورة: نوري توركل، رئيس اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية.

يوضح التقرير أن الحكومة الصينية تنفذ سياسة تصيين الإسلام في تركستان الشرقية، بالإضافة إلى الاعتقال القسري للمسلمين المحليين، وأن الأويغور الذين في معسكرات الاعتقال محكومون عليهم بالسجن، ويجبرون على العمل القسري، ويتم غسل أدمغتهم من خلال التثقيف السياسي، وأن النساء الأويغور يُجبرن على الزواج مع الرجال الصينيين، تم الكشف عن هذه الحقائق عبر "وثائق شرطة شينجيانغ" التي تم تسريبها في مايو 2022.

استنادًا إلى التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة في نهاية أغسطس من العام الماضي، يكرر هذا التقرير أن الاعتقال التعسفي الذي تمارسه الحكومة الصينية والتمييز والسجن والعمل القسري للأويغور وغيرهم من الجماعات العرقية المسلمة قد يشكل جرائم دولية، لا سيما الجرائم ضد الإنسانية.

في رده على تقرير عام 2023، قال أبراهام كوبر، نائب رئيس اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية: "في عالم يتزايد فيه الاستبداد، تشعر اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية بالقلق من استمرار الحكومة الصينية في قمع الحرية الدينية في الداخل والخارج. وبحسب التقرير، تواصل الحكومة الصينية ارتكاب الإبادة الجماعية بحق مسلمي الأويغور، واحتجازهم، واستخدامهم كعبيد، وغسل أدمغتهم، ومراقبتهم ليلاً ونهاراً، والمبيت في منازلهم، وتعقيم نسائهم، وإجهاض أطفالهم، وارتكاب الجرائم الشنيعة. كما تضمن التقرير أن الصين تستهدف الأقليات العرقية والمتدينين ونشطاء حقوق الإنسان المقيمين في الخارج.

وفقًا لأبراهام كوبر، يقترح التقرير على حكومة الولايات المتحدة الحد من نفوذ الصين في الولايات المتحدة، وتجميد أصول المسؤولين والشركات الصينية التي أضرت بشدة بالحرية الدينية، ورفض منحهم التأشيرات.

قال السيد نوري توركل إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، تعمل جنبًا إلى جنب مع المجلس الأعلى لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تدعو إلى التحقيق والمساءلة في الإبادة الجماعية المستمرة للحكومة الصينية في تركستان الشرقية، بما في ذلك جريمة الاضطهاد الديني.

مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة:

الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

أعطى أحمد عزام أمثلة على الأقليات المسلمة المضطهدة في الهند وميانمار والصين.

قال أحمد عزام، وهو أيضًا مفوض اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (IPHRC) التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (OIC)، إن التمييز غير مقبول في عالم اليوم.

وكان أحمد عزام يتحدث رداً على نشر تقارير عن انتهاكات حقوقية بما في ذلك في ميانمار والصين.

وألقى كلمة أمام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأقليات في الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان في سويسرا مؤخرًا.

وقال إن لجنة IPHRC قلقة بشأن الارتفاع العالمي في العنف الديني وغياب استجابة مناسبة من قبل الأمم المتحدة لعكس هذا الاتجاه المقلق.

استشهد أحمد عزام بأمثلة مثل أقلية الروهينجا وأقلية الأويغور المسلمة في تركستان الشرقية.

وأضاف أن الأقلية المسلمة في الهند معرضة لخطر أن تصبح عديمة الجنسية أمر مقلق للغاية حيث أن هناك تمييز منهجي ضد المسلمين.

في الوقت نفسه، أثار أحمد عزام قضية الإسلاموفوبيا التي قال إنها أكبر تحد معاصر لضمان هذه الحقوق.

قال المستشار الخاص السابق لوزارة الخارجية لشؤون أفغانستان، إن الاعتراف الدولي من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بيوم 15 مارس باعتباره اليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا هو خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، هناك الكثير مما يتعين القيام به ويؤكد أن الهيئة على استعداد للتعاون مع المقرر الخاص وآليات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالأقليات.

ترجمة/ رضوى عادل

تقرير: الصين تشن حربا على الإسلام في تركستان الشرقية، ترتكب الإبادة الجماعية ضد مسلمي الأويغور

سلط مركز دراسات الأويغور (CUS)، في تقريره بعنوان "الإسلاموفوبيا في الصين ومواقف الدول الإسلامية" ، الضوء على الإسلاموفوبيا التي ترعاها الدولة من قبل النظام الصيني مع التركيز بشكل خاص على سياسات الصين المعادية للإسلام في تركستان الشرقية

ذكر تقرير صادر عن مركز دراسات الأويغور أن الصين "تشن حربًا" على الإسلام في تركستان الشرقية و "ترتكب إبادة جماعية" ضد مسلمي الأويغور.

سلط التقرير، الذي يحمل عنوان "الإسلاموفوبيا في الصين ومواقف الدول الإسلامية"، الضوء على الإسلاموفوبيا التي ترعاها الدولة من قبل النظام الصيني مع التركيز بشكل خاص على سياسات الصين المعادية للإسلام في تركستان الشرقية.

كما درس التقرير حملات "التضليل" التي تقوم بها الصين في العالم الإسلامي ومواقف الدول ذات الأغلبية المسلمة من "حرب" الصين على الإسلام. كما حلل "السياسات المنهجية والتاريخية المعادية للإسلام" للحزب الشيوعي الصيني التي تسعى إلى "تصويب" الإسلام والمسلمون تحت حكمه منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949.

اليوم، يشن النظام الصيني حربًا على الإسلام في تركستان الشرقية ويرتكب إبادة جماعية ضد مسلمي الأويغور. قال عبد الحكيم إدريس، المدير التنفيذي لمركز دراسات الأويغور: "ومع ذلك، فإن العالم الإسلامي لم يعترف بعد بالطبيعة الحقيقية للنظام الصيني بسبب حملة التضليل الجماهيري التي ينفذها النظام الصيني بين الدول الإسلامية".

يوثق التقرير أيضًا الجوانب المختلفة لـ "حرب الصين على الإسلام" في تركستان الشرقية طوال العقود السبعة الماضية، ومؤخرًا منذ عام 2017. كما يفحص حملات "التضليل" الصينية في العالم الإسلامي وممارسات الدعاية المختلفة التي ينشرها النظام الصيني لمنع المسلمين من التعبير عن انزعاجهم من اضطهاد الصين الديني للمسلمين.

وينتهي التقرير بفصل عن فشل منظمة التعاون الإسلامي بشأن الأويغور ومواقف الدول ذات الأغلبية المسلمة تجاه الإبادة الجماعية للأويغور.

مع إصدار هذا التقرير، قال إدريس إن CUS تأمل في إلقاء الضوء على سياسات الصين المعادية للإسلام وتثقيف المسلمين لمعرفة الوجه الحقيقي للنظام الصيني. كما درسنا محاولات الدعاية الصينية في العالم الإسلامي وكشفناها بالحقائق. ونأمل أن يتم تثقيف المزيد من المسلمين بشأن الاضطهاد الديني الصيني لمسلمي الأويغور والوقوف في وجه أكثر أنظمة الإسلاموفوبيا في العالم اليوم ".

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

ملفات «شينجيانغ» كشفت بأن معلمة أويغورية مسجونة

تم التأكد من وجود مُدرِّسة مهربانجول محمد التي ورد اسمها في "ملفات شرطة شينجيانغ" في المعتقل بتركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها"شينجيانغ".

تعرفت السيدة بومريم، المغتربة من توقوزاق، على المعلمة مهربانجول محمد من بين المعتقلين في "وثائق شرطة شينجيانغ". في هذه الوثيقة، يذكر أنها مدرسة المدرسة الإعدادية الثامنة والعشرين. كما أكد ضابط الشرطة المحلي الذي تلقى مكالمة إذاعة آسيا الحرة بأن 6 مدرسين من هذه المدرسة محتجزون، أحدهم مهربانجول محمد.

تحتوي أرشيفات شرطة مدينة كاشغر القديمة المعروفة دوليًا باسم "ملفات شرطة شينجيانغ" ، على معلومات عن أكثر من 20 ألف سجين في البلدة القديمة ومقاطعة تكاس ، بما في ذلك صور 2800 سجين. منذ أن تم الكشف عن هذا الملف للعالم في مايو من العام الماضي، كان الأويغور في الخارج يبحثون عن معلومات حول أقاربهم وأصدقائهم ومعارفهم.

ردت السيدة بومريم، والتي تعيش حاليًا في قيرغيزستان، على محطتنا الإذاعية اليوم وقالت إنها تعرفت على صديقتها، مهربانجول محمد، وهي مدرسة ، في "ملفات شرطة شينجيانغ". ذكرت أنها عندما كانت تدير متجراً في كاشغر، كانت ترى مهربانجول محمد في طريقها إلى العمل كل يوم، وعلى الرغم من أنهما لم تكن لهما صداقة حميمة، إلا أنهما كانتا تلقيان التحية لبعضهما البعض.

في الوثيقة، سبب اعتقالها هو أنها انضمت إلى مجموعة مناقشة صوتية معينة وقامت بتثبيت VPN على هاتفها الخلوي. كشف ضباط شرطة المدرسة الثانوية الثامنة والعشرون عن أن عدد الموظفين الذين تم اعتقالهم من المدرسة خمسة ، أحدهم السيدة مهربانجول محمد.

تشير الوثيقة إلى أن مهربانجول محمد كانت تبلغ من العمر 29 عامًا عندما تم اعتقالها في عام 2018. وأكد ضابط آخر من مركز الشرطة أن مهربانجول محمد اعتقلت بسبب "مشكلة" في هاتفها المحمول. وتشير الوثيقة أيضًا إلى أن أحد أسباب

الاعتقال هو أن مهربانجول محمد كانت "فردًا من العائلة التي لا يمكن لأفرادها السفر إلى الخارج". لكن ضباط الشرطة رفضوا الإجابة على أسئلتنا حول من هم والدا مهربانجول محمد ، ولماذا لا تستطيع السفر إلى الخارج.

مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة:

في الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد.

وزيرة الخارجية الألمانية تثير قضية الأويغور في الصين

القي ذكر أنالينا بايربوك وزيرة الخارجية الألمانية لقضية الأويغور خلال زيارتها للصين ، ترحيبا واسعا.

بدأت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بايربوك زيارتها الرسمية للصين التي تستغرق ثلاثة أيام في 12 أبريل. جذبت زيارتها الكثير من الاهتمام لأنها حدثت بعد فترة وجيزة من إلقاء الرئيس الفرنسي ماكرون خطابًا للصحفيين خلال زيارته للصين مفاده أن "على أوروبا تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة وتجنب الدخول في صراع بين الولايات المتحدة والصين بشأن قضية تايوان".

ومع ذلك، خلال زيارتها للصين، لم تحذر وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بايربوك الصين بشدة من قضية تايوان فحسب، بل ركزت أيضًا على قضايا حقوق الإنسان، على عكس ماكرون. حتى أنها ذكرت بشكل مباشر حالة شعب الأويغور في قضية حقوق الإنسان.

وفقًا لشبكة الأخبار الألمانية ، تحدثت السيدة أنالينا عن سجل حقوق الإنسان في الصين في مؤتمر صحفي عقدته مع وزير الخارجية الصيني تشين غانغ في 14 أبريل ، وهو اليوم الثاني من زيارتها للصين، وقالت: نطاق المشاركة للشعب الصيني في شؤون المجتمع يتقلص بوتيرة متسارعة، وحقوق الإنسان تضعف يوما بعد يوم. ما يعنيه هذا الوضع بالنسبة للأويغور

مكتوب بشكل واضح باللونين الأسود والأبيض في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ونفى وزير الخارجية الصيني تشين غانغ كلمات أنالينا. وقال: "إن مشكلة شعب الأويغور ليست مشكلة حقوق إنسان ، بل مشكلة محاربة العنف والإرهاب والانفصالية". وأن الوضع في شينجيانغ (تركستان الشرقية) مستقر وآمن. واقتصادها مزدهر، والوئام بين الأعراق المختلفة أقوى، وتعيش الشعوب فيها بسعادة وأمان".

وقال تشن غانغ أيضا في رده على كلمات الوزيرة الألمانية فيما يتعلق بتراجع حقوق الإنسان في الصين ، " أن لكل دولة وضعها وثقافتها وخلفيتها التاريخية ، لا يوجد معيار موحد لحقوق الإنسان في العالم".

إلا أن وزيرة الخارجية الألمانية بايربوك نفت ذلك، قائلة إن هناك "معايير مشتركة" لحقوق الإنسان في العالم ، وذكّرته بميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، مؤكدة أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وقعت على هذه الاتفاقيات.

أشاد الأويغور في الخارج بالموقف القوي الذي اتخذته وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بايربوك بشأن حقوق الإنسان خلال زيارتها للصين. أصدر المؤتمر العالمي للأويغور بيانًا خاصًا بهذا الشأن. قال رئيس المؤتمر العالمي للأويغور، دولقون عيسى، في حديثه لمحطتنا الإذاعية، "أن ذكر وزيرة الخارجية الألمانية قضية الأويغور بشكل مباشر حقيقة يمنحنا الأمل".

وقال في حديثه: "ذكر بايربوك لقضية الأويغور مشجع لنا. لأنه في الأسبوع الماضي فقط، ذهب الرئيس الفرنسي ماكرون إلى الصين، متجاهلاً تمامًا قضية حقوق الإنسان واستجدى الصين. هذا أمر مخيب للآمال للغاية بالنسبة لنا. في الوقت ذاته، من المهم جدًا بالنسبة لنا أن تكون ألمانيا، وهي دولة مهمة في الاتحاد الأوروبي، واضحة على الصين في قضية حقوق الإنسان. هذا يعني أن الحكومة الصينية لا يمكنها تجاهل قضية الأويغور، وأن الدول التي تصر على قيمة حقوق الإنسان ستواصل الضغط على الصين.

يبدو من الأخبار أن وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا تحدثت بقسوة عن موقف الصين من تايوان وأوكرانيا في تصريحاتها قبل ذهابها إلى بكين. لكن على الرغم من ذلك، لقيت ترحيبا حارا من قبل الصين. وبعد اجتماعها مع وزير الخارجية الصيني تشين غانغ في 14 أبريل ، التقت أيضا بنائب رئيس مجلس الدولة هان جينغ الذي يتقلد منصبا أعلى منها، بعد ظهر ذلك اليوم بالتوقيت المحلي. وفي يوم السبت 15 أبريل، التقت أيضا مع وانغ يي، كبير مسؤولي الشؤون الخارجية في الصين ، مدير مكتب الشؤون الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.

شبكة الأخبار الألمانية في تقريرها ذكرت هذه المسألة بشكل خاص: أن السيدة أنالينا لم تتخل عن موقفها النقدي تجاه الصين.

قيم رئيس المؤتمر العالمي للأويغور، دولقون عيسى هذا، على أنه مؤشر على أن الحكومة الألمانية الحالية ملتزمة بالبروتوكول

الذي تم إعداده قبل تولي مهمتها. وقال:

"في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة الصينية بطرق مختلفة تمزيق الديمقراطية الغربية والاتحاد الأوروبي، من المهم للغاية أن تتخذ ألمانيا هذا الموقف. في بروتوكول الحكومة الجديدة ، تم وضع قضية حقوق الإنسان الأويغورية كأحد البنود المهمة في جدول الأعمال. وهذا يدل على أن الحكومة ملتزمة بهذا البروتوكول. نطلب من الحكومة الألمانية أن تكون أكثر نشاطًا في قضية الأويغور من الآن فصاعدًا ، عليها سن القوانين المتعلقة بالأويغور ، والاعتراف بهذا الاضطهاد باعتباره إبادة جماعية مثل الولايات المتحدة ".

كما تحدثت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بشدة ضد ماكرون بشأن قضية تايوان ، ودعت الصين إلى وقف أنشطتها العسكرية في جزيرة تايوان. وشددت في خطابها على وحدة موقف ألمانيا والاتحاد الأوروبي بشأن هذه القضية: "نحن الأوروبيين لا نستطيع قبول التغيير أحادي الجانب للوضع الراهن لتايوان ، خاصة من خلال الوسائل العنيفة" ، وحذرت من أن أي حرب في المنطقة ستكون "كارثية وذات عواقب وخيمة "على العالم.

وحثت أنالينا الصين على إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا والقيام بدورها في إنهاء الحرب.

كما أشادت وسائل الإعلام الدولية بموقف السيدة أنالينا المتشدد في هذه الزيارة ، وقالت إنها تتناقض تماما مع موقف الرئيس الفرنسي ماكرون.

أخبرتنا باربرا بونغراتز ، الباحثة في معهد ميركارتس للدراسات الصينية في ألمانيا ، أن ألمانيا تحاول إنشاء سياسة صينية متوازية مناسبة للصين في العصر الجديد. وقالت في رسالة بالبريد الإلكتروني: "تعد الحكومة الألمانية الآن استراتيجيتها الأولى للصين". وإن كان ذلك متأخرًا بعض الشيء، وأنها تُقَيِّم تقييمًا شاملاً لدور الصين الجديد في العالم وآثاره على ألمانيا وأوروبا. نتيجة لغزو الروسي لأوكرانيا، بدأت ألمانيا في مراجعة سياسات الصين، سواء كانت تعاونًا اقتصاديًا أو تكنولوجيًا أو بحثيًا. منذ أن أعلنت المفوضية الأوروبية عن خطتها الاستراتيجية في عام 2019، تغيرت أيضًا سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الصين. وصفوا الصين لأول مرة بأنها منافسة إستراجية.

قالت السيدة باربرا أيضًا في كلمتها، إنه على الرغم من أنه لا يمكن التكهن بأنه سيكون هناك تغيير جوهري في سياسة ألمانيا تجاه الصين، ولكنها أصبحت تنقيدية أكثر من ذي قبل.

مصدر الخبر: إذاعة آسيا الحرة:

في الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد.

السنة التاسعة لاعتقال إلهام توختي

في 15 يناير 2014، تم القبض رسميًا على الأكاديمي والناشط الأويغوري إلهام توختي من قبل السلطات الصينية. 23 سبتمبر من العام نفسه، حُكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة "الانفصالية".

أعاد اعتقال إلهام توختي قضية الأويغور إلى الساحة الدولية، والتي تجاهلتها الصين لسنوات عديدة بشكل متعمد. السلطات الصينية لم ترغب في قبول اقتراح إلهام توختي تجاه حل قضية الأويغور سلمياً ومطالبته التعايش السلمي بين الشعوب المسلمة والهان الصينيين في تركستان الشرقية. وبالفعل، فإن أولئك الذين تصفهم الصين على أنهم "إرهابيون" و "انفصاليون" و"متطرفون دينيون" لسنوات طويلة، ليسوا في الواقع إلا "شعب من الأتراك المسلمين مسالمين في وطنهم"، وهم أصحاب هذه الأرض التي تحتلها الصين منذ1949م وتسميها "منطقة شينجيانغ الأويغور المتمتعة بالحكم الذاتي" يطالبون بحقوقهم.

ظهور إلهام توختي على الساحة مزق قناع الصين الزائف للعبة "القوى الثلاث". إن لعبة "القوى الثلاث" التي تعمل الصين جاهدة على الترويج لها هي في الأساس لتشويه النضال ضد انتهاك حقوق الإنسان من قبل الصين تحت ستار "القوى الثلاث".

إذن، كيف أسقط إلهام توختي افتراء الصين "القوى الثلاث" ضد شعب الأويغور؟

مرت الأسباب الكامنة وراء اتهام شعب الأويغور بـ"القوى الثلاث" بعملية تاريخية معقدة للغاية، ومن المؤكد أن بداية هذه المشكلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقرار الصين اتباع مسار "الإصلاح" في عام 1978.

نحن نعلم أن اختيار الصين لما يسمى بمسار "الإصلاح" في عام 1978 كان طريقا حتميا بالنسبة لها لتسلكه في الحفاظ على كيانها.

هناك العديد من الأحداث والتغيرات وقعت في الصين خلال هذه الفترة. الصين أنهت لتوها مايسمى بـ"ثورة ثقافية" التي استمرت لعشر سنوات وواجهت أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة. إلغاء الحكومة الصينية لـ"بينغتوان" (جيش البناء والتعمير) في عام 1975 في منطقة الأويغور (تركستان الشرقية) كان بسبب تلك الأزمات. منذ الجلسة الثالثة لدورة الحادية عشرة للجمعية العمومية للصين في عام 1978 أوائل الثمانينيات، لم تكن هناك رؤية واضحة في ذهن الصين بشأن الاتجاه الذي سيأخذ بها هذا الإصلاح. إذا لم تقم الصين بالإصلاح قد تواجه خطر الإنهيار، ولو قامت بالإصلاح فقد تواجه عدم استقرار سياسي بسبب الطلبات المتزايدة للمجموعات العرقية غير الصينية. في مثل هذه اللحظة الحرجة، في عام 1979، رسم اقتراح السياسي المنغولي أولانهو (□) في تقريره في مؤتمر عمل منطقة الحدود خريطة طريق جديدة للصين. لأن تقرير أولانهو اقترح أنه من أجل تحسين السياسة العرقية، يجب على المقاطعات الصينية تقديم مساعدة للمناطق الحدودية العرقية. كان أولانهو عضوًا مخلصًا في الحزب الشيوعي الصيني، ورئيس منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم في عام 1947، ونائب رئيس الصين في الثمانينيات، ورئيس اللجنة المركزية لجمهورية الصين الشعبية، وزعيم شيوعي منغولي من الجيل الأول الذي أنتجته الصين وتقلد مناصب مهمة.

ربما يتسائل القارئ هنا ، "أليست الدعوة للمساعدة مبادرة جيدة ؟" ما علاقة هذا بالأويغور؟ السؤال واضح.

في الواقع، من الطبيعي ألا يكون لدى الكثير من الناس في ذلك الوقت أي فكرة عما ستعنيه هذه الخطة بالنسبة للصين وأنها ستصبح فيما بعد أهم استراتيجية وطنية لإبادة الأويغور والشعوب الأخرى. ولكن تمت الموافقة على اقتراح أولانهو على الفور من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في ذلك الوقت، مما دفع اللجنة المركزية إلى إصدار الوثيقة رقم 52 (1979). في هذه الوثيقة، تقرر أن الدولة ستجيش جميع المقاطعات والمدن في الصين لتقديم المساعدة الطارئة للمناطق الحدودية.

بعد نشر الوثيقة، انتقل عدد كبير من المهاجرين الصينيين من مناطق جيانغسو وسيتشوان وقانسو في الصين إلى تركستان الشرقية بدعوى "المساعدة".

كانت الظاهرة عبارة عن موجة جديدة من الهجرة على نطاق واسع للمستوطنين الصينيين إلى تركستان الشرقية بعد إلغاء "بنجتوان" في عام 1975. تم تفصيل ذلك في كتاب "الصينيون في جنوب شينجيانغ" للأكاديمي الصيني لي شياوشيا، الذي نشرته أكاديمية بكين للعلوم الاجتماعية في عام 2015.

كانت النقطة الأكثر أهمية في ما يسمى بـ "سياسة المساعدة" هي نقل المستوطنين الصينيين على نطاق واسع إلى المناطق الحدودية باسم المساعدة، وبالتالي استيعاب المجموعات العرقية المحلية، والهدف النهائي للتصيين الشامل. في ذلك الوقت، كانت الصين تشير إلى منطقة الحكم الذاتي غير الصينية للأويغور، ومنطقة الحكم الذاتي التبتية، ومنطقة تشوانغ ذاتية الحكم، ومنطقة تونجان (هوي) ذاتية الحكم، ومنطقة الحكم الذاتي المنغولية. لأن تلك المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي شكلت أكثر من 64% من أراضي ما يسمى بجمهورية الصين الشعبية. هذه المناطق تعتبر مهمة للغاية بالنسبة للصين بسبب "تفرد" مواردها الطبيعية الغنية، والأراضي الواسعة الصالحة للزراعة، وقلة عدد السكان. على الرغم من تسمية هذه الأراضي الشاسعة باسم "مناطق الحكم الذاتي" كمثال للسياسات العرقية ذات الخصائص الصينية، إلا أن الصين تحتل هذه الأراضي بالكامل، خاصة تلك التي تنتمي إلى شعوب غير صينية، من أجل مصالحها الخاصة. في الواقع ، سهّل اقتراح Ulanhu على الصين الخروج من هذه الأزمة.

بعد أن أصبح من الواضح كيف سيتم تنفيذ ما يسمى بـ "الإصلاحات" وتنفيذها بروح الوثيقة رقم 52 للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، أعادت الصين "بنجتوان" في تركستان الشرقية. استعادة الصين لـ "بنجتوان" كانت مسألة تثير غضب الأويغور حتما.

يمكن القول إن الحكومة الصينية كانت تعرف أن هذا الوضع سيؤدي إلى حركات مقاومة وسلسلة من العمليات لـ "زعزعة الاستقرار". لكن الصين اتخذت إجراءات للتعامل مع هذه المشاكل حال حدوثها. كانت هذه النقطة من أهم الأسباب التي جعلت مطالب الطلاب الأويغور في الجامعات بضمان حقوقهم

في الاستقلال الذاتي تحت شعار "الديمقراطية، والحرية، والمساواة" في عامي 1985 و 1988 لم تكتسب مكانة من الدعاية الصينية التي تصف الأويغور بأنهم " القوى الثلاث ".

في عام 1990، بعد الثورة المسلحة في قرية بارين بمقاطعة آقتو، بدأت الشعارات المزعومة "محاربة الانفصالية القومية، والتطرف الديني" بالظهور.

وبناءً على قوة هذه الشعارات، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام 1996 الوثيقة رقم 7، وألصقت تهمة "القوى الثلاث" ضد الأويغور بنجاح.

منذ اتهام الأويغور بـ "القوى الثلاث" من قبل الصين حتى حادثة 11 سبتمبر" عام 2001، لم يهتم المجتمع الدولي كثيرًا بتهمة الصينيين بالأويغور. لكن بعد الحادي عشر من سبتمبر، تغيرت النظرة تمامًا. لأن الصين استغلت الحادثة ودخلت الجبهة الدولية لمكافحة الإرهاب. لأن هذه هي الحقبة التي يحارب فيها العالم بأسره الإرهاب الدولي، مهدت "مكافحة الإرهاب" الصينية الطريق لمعاملة الأويغور كإرهابيين. منذ ذلك الحين، تم ربط الأويغور رسميًا بالإرهاب الدولي من قبل الصينيين محليًا ودوليًا، وتم تشويه صورتهم.

بعبارة أخرى، ختمت الحكومة الصينية "الطابع الإرهابي" على كل أعمال المقاومة والاحتجاج التي قام بها الأويغور لحماية حقوقهم في موجة مكافحة الإرهاب الدولية، وخدعت المواطنين الصينيين والمجتمع الدولي، وقمعت شعب الأويغور بشدة.

من الواضح أن ظهور إلهام توختي كمدافع عن حقوق الأويغور في مثل هذا الوقت لم يكن بدون سبب. بالنسبة لأويغوري مثل إلهام ترختي يعيش في بكين، عاصمة الصين، يرى بوضوح نوايا الصين ويفهم ما يحدث للأويغور، فقد يعتبر الطريقة الوحيدة للتخلص من الافتراء هو كشف الوجه القبيح للصين. خاصة لو تم الكشف عن حقيقة الافتراءات ضد الأويغور، فسيتم الكشف أيضًا عن جرائم الصين ضد الأويغور. كان واضحًا جدًا لدى إلهام أن العدالة التي يبحث عنها الأويغور ستتحقق بتوضيح هذه الحقائق.

في عام 1995، نشر مقالا بعنوان "التنمية الاقتصادية والمستقبلية لشعب الأويغور" في صحيفة الجامعة الوطنية المركزية.

في عام 2005، ألقى خطابًا بناءً على هذا المقال في الكلية المركزية للقوميات، وأثار بوضوح قضية انتهاكات حقوق الأويغور ، الأمر الذي جذب انتباه الحكومة الصينية. منذ ذلك الحين، أصبح إلهام توختي شوكة في حلق الصينيين.

على الرغم من تعرضه هو وعائلته لاضطهادات مختلفة من قبل الإحتلال الصيني خلال هذه المرحلة، إلا أنه لم يستسلم أبدًا. أن إثبات إلهام أمام الرأي العام أن حقوق الأويغور الذي يعيش في نطاق القانون الصيني في الصين غير مضمونة، فقد أحدث تأثيرًا كبيرًا في المجتمع الصيني. في عام 2011، قدم تقرير إقتراح إلى الحكومة الصينية، تضمن النقاط الرئيسية التالية:

1 - مشكلة إيجاد فرص عمل لطلبة الجامعات الأويغور ومشكلة فائض القوى العاملة في الريف.

2. مشكلة تعليم اللغة المزدوجة.

3. قضايا الصراع العرقي والفصل العنصري.

4. فقدان الثقة بالكوادر والمثقفين الأويغور.

5. مشكلة "بنجتوان"

6. أزمة القيادة الحكومية ونيل ثقة الشعب.

7. مشكلة القومية الصينية.

8. مشاكل الاستقلال الإقليمي الذاتي ومقاومة تفكك الدولة.

ونتيجة لهذه المطالب المشروعة، اتهمته الحكومة الصينية بـ "محاولة تقويض الدولة" وحكمت عليه بالسجن المؤبد.

في فترة ارتباط الأويغور بالإرهاب الدولي وبقاء معاناتهم صامتة، فإن ظهور شخصية مثل إلهام توختي بين الأويغور يثبت أن قضية الأويغور لا علاقة لها بالإرهاب وأنها أمة تقاوم الاستعمار. بدأ المجتمع الدولي رويدا رويدا في الاعتقاد -بأن الأويغور شعب يقاتل من أجل حقوقه في ظل الحكم الاستعماري الصيني - على حساب حياة وحرية إلهام توختي.

في مقابلة مع إذاعة صوت أمريكا، أوصى إلهام توختي الحكومة الصينية بأن تقوم بإصلاح نفسها أولاً لحل مشكلة الأويغور. إذا لم يتم إرجاع حقوق الأويغور، واستمرت سياسات التدمير ضد الأويغور ، فسيواجه النظام الصيني مقاومة شرسة من شعب الأويغور التي ستكون أقوى بكثير مما تتخيله الحكومة اليوم. لأن الأويغور أمة لها تاريخ طويل وثقافة عظيمة ومعتقدات قوية. إذا لم يتم احترام قيمهم وثقافتهم ومعتقداتهم، فمن أجل الدفاع عن هذه القيم، قد يشكلون أكبر تحالف في التاريخ ، ويصبحون قوة هائلة، ويقدمون مقاومة لا يمكن تصورها للحكومة الصينية. هل تستطيع الصين ربط هذه الاحتجاجات بالإرهاب آنذاك؟ "

في الواقع ،تحقق تنبؤ إلهام حتى قبل سجنه بأن الأويغور يمكن أن يتحدوا في ظل اضطهاد شديد ويشكلوا روحًا للقتال معًا ضد أعدائهم. نتجه اليوم نحو أعظم وحدة في التاريخ، كما يقول إلهام. في هذه اللحظات التي حُكم فيها على إلهام بالسجن من قبل الصين وانفصاله تمامًا عن العالم الخارجي، نتذكره بشوق واحترام، بينما نعبر عن تقديرنا وامتناننا لروح الإيثار والتضحية في تكريس حياته لشعبه. ليس لدينا شك في أن الشعلة التي أشعلها لمجد الأويغور ستضيء بالتأكيد دروبنا وترسم لنا خارطة الطريق نحو الحرية.

* الآراء الواردة في هذا المقال هي آراء الكاتب ولا تمثل موقف الإذاعة.

مصدر المقال: إذاعة آسيا الحرة:

الترجمة من الأويغورية: عبد الملك عبد الأحد

المصادر

https://www.politico.eu/article/un-rules-useless-against-china-forced-labor-camp-uyghur-muslim-research-adrian-zenz/

https://bitterwinter.org

https://www.rfa.org/uyghur/xewerler/bdt-ayallar-hoquqi-05152023110533.htmlhttps://bitterwinter.org/xinjiangs-grand-/kuqa-mosque-profaned

https://www.politico.eu/article/un-rules-useless-against-china-forced-labor-camp-uyghur-muslim-research-adrian-ze-/nz

https://www.rfa.org/uyghur/xewerler/xitay-islam-dushmenliki-05032023111650.html

https://www.rfa.org/uyghur/mulahize/yanfon-qurbani-05032023170956.html

https://www.news18.com/world/china-waging-war-on-islam-in-east-turkistan-committing-genocide-against-uyghur-muslims-report-7677343.html

https://www.rfa.org/uyghur/mulahize/ilham-tohti-01182023135029.html

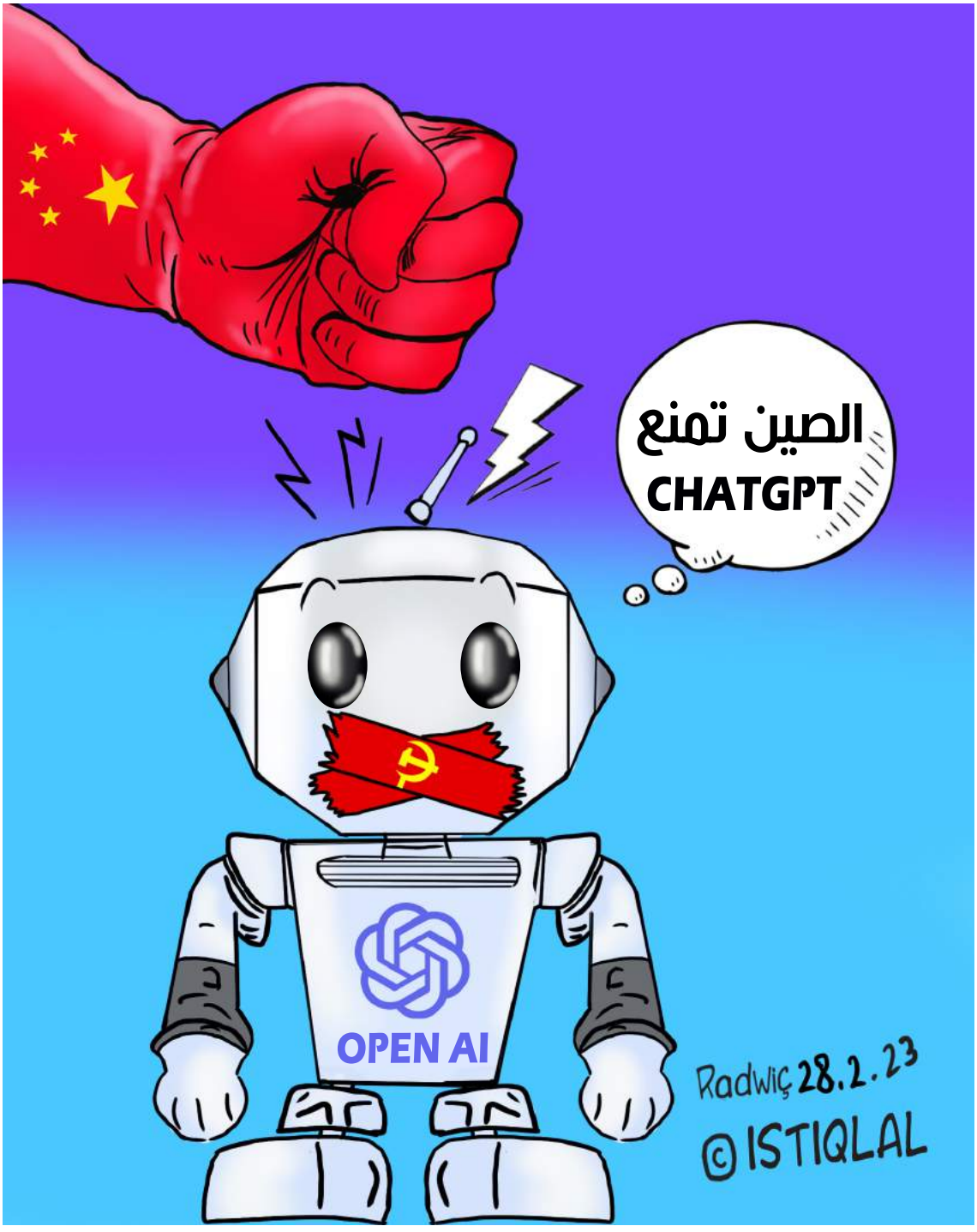
الصين تمنع
CHATGPT
OPEN AI
Radwiç 28.2.23
©ISTIQLAL

صوت تركستان

ماذا يحدث في تركستان الشرقية؟
وكيف نميز الأخبار الصحيحة من المزيفة؟
تهدف مجلتنا إلى فضح جرائم الصين ضد الإنسانية ودعايتها الكاذبة حول ما ترتكبها من ظلم وإبادة شعب تركستان الشرقية، مستمدة من المصادر الموثوقة وشهادات الناجين من بطش الصين.

رئيس التحرير: بلال عزيزي

هيئة التحرير: عبد الوارث عبد الخالق
رضوى عادل

الإخراج الفني
الكاريكاتير: رضوى عادل

الإشراف: جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dük 2
Sefaköy Küçükçekmece İSTANBUL

turkistantimes.com/ar
turkistanpress.com
+90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00

info@turkistanmedia.com
istiqlalhaber.com
+90 212 540 31 15